

قرار الحاكم العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦

الحاكم العام

بعد الاطلاع على النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ .
وعلى القرار بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ الخاص بقمع التدليس والغش التجارى
وبناء على ما عرضه مدير المالية والاقتصاد
قرر

مادة ١ :

لا يجوز بيع الشاي لمبأ فى صناديق او اغلفة او اوعية او اية عبوة اخرى
وكذلك لا يجوز طرحه او عرضه للبيع او حيازته بقصد البيع الا اذا كان مصحوباً
ببيان مصدره ونوعه (ناعم او خشن) ووزنه الصافى .
ومع ذلك يجوز اذا كانت وزن العبوة يقل عن عشرة جرامات الاكتفاء
بكتابة وزن وعدد كل مجموعة من تلك العبوات على العبوة .

الحقة المصرية / غزة

لقانون التجارى

٢٧١٢١٩٦٦
٢٧١٢١٩٦٦
٢٧١٢١٩٦٦

وإذا كان الشاي مخلوطاً باصناف مختلفة المصار توضع على العبوة عبارة (شاي خليط) وبين مصدر كل صنف من اصناف الخليط وإذا كان الشاي الياباني او الصيني من ضمن اصناف الخليط فيجب في هذا الحالة ايضاح نسبته
مادة : ٢ :

يجب ان يوضع على الصناديق او الاوعية الموضوع بها الشاي الذي يباع او يطرح او يعرض للبيع او يحاز بقصد البيع سائبا بيان بمصدره ونوعه .
مادة : ٣ :

لا تسرى احكام المواد السابقة على مستحضرات النباتات الطبية التي تباع تحت تسمية (شاي) على ان يوضع على عبواتها بيان يدل بوضوح على جنس الناتج وخواصه .
مادة : ٤ :

يحدد مدير المالية والاقتصاد بقرار يصدره كيفية وضع البيانات المنصوص عليها في هذا القرار .
مادة : ٥ :

يعمل بهذا القرار بعد اسبوع من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
صدر بغزة في ١٣/١٢/١٩٦٦
لواء

عبد النعم من ماضي
الحاكم العام